

السلطة تضيق بالموازنة: هك تتكفل البواخر بتطيرها؟

هك إقرار مشروع قانون موازنة 2018 ما زال يشكك أولوية لدى السلطة؟ السؤال مشروع في ضوء سلوك هذه السلطة سابقاً. وامتناعها عن إقرار الموازنات لأكثر من 12 عاماً، لكن لا إجابة واضحة عنه. بل هناك من يربط محاولة من قوى السلطة، «فرملة» الموازنة

محمد وهبة

سيكون صعباً ومحرجاً للحكومة أن تحمل معها إلى مؤتمر باريس 4 موازنة يبلغ العجز فيها 12000 مليار ليرة. يترك هذا الأمر انطباعاً سلبياً بأن قوى السلطة لم تقم بأي خطوة في مجال الإصلاح المالي، ما قد يعيق حصول لبنان على مساعدات وقروض من الدول المانحة، تبعاً لمنطق المانحين. هذا الأمر واضح لدى اللجنة الوزارية التي تحاول خفض العجز أكثر من 3000 مليار ليرة، لكن الشكوك تحوم حول إمكان بلوغ هذا الهدف في ظل عدم رغبة قوى السلطة أن تسجل على نفسها خفض الإنفاق قبل الانتخابات النيابية مباشرة، مخافة أن يؤثر ذلك على الناخبين الذين اعتادوا سخاء السلطة، أو ما يُعرف بـ«الزبائنية السياسية»، خصوصاً في موسم الانتخابات.

حتى الآن، لا منهجية واضحة تحكم عمل اللجنة الوزارية. ما اتفق عليه في اجتماعاتها السابقة، لا يندرج ضمن أي خطة حكومية ممنهجة، بل هي عملية تكشف محاسبية بامتياز، لا هدف اقتصادياً أو اجتماعياً لها. باختصار، هي عملية سياسية تراعي رغبات دولية متصلة بمؤتمر باريس 4، المفترض عقده قبل الانتخابات النيابية. الهدف المحدد لخفض النفقات يقوم على مجموعة من الإجراءات التي اتفق على بعضها، وأبرزها البند المتعلق بـخفض 20% من الموازنات، باستثناء بنود الرواتب والأجور.

وهناك إجراء ثان اتفق عليه، وهو أن تقوم وزارة المال بالتنسيق مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بإجراء «سوابات» على ديون بالليرة، مقابل ديون بالدولار بقيمة 6 مليارات دولار بفائدة 1%، ما يمكن أن يخفف كلفة الدين نحو 5 نقاط مئوية وتحويل هذا الجزء من الدين من الليرة إلى الدولار، إلا أن الأرقام لم تنجز في هذا الإطار في انتظار الاتفاق مع مصرف لبنان على السندات التي سيجري استبدالها.

ومن أبرز القضايا العالقة، معالجة

الموقف الراض للباخرة لم يعد مقتصرًا على حركة امل والقوات اللبنانية، بل بات يشمل حزب الله (دالاني ونهرا)



جلسة مجلس الوزراء المقبلة، فـ«لن نسير بالموازنة». والموقف نفسه عبّر عنه وزير الاقتصاد رائد خوري أمام اللجنة الوزارية، علماً بأن رئيس الجمهورية ميشال عون كان له موقف مماثل قبل الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، ملوّحاً بالكشف عن معرقلتي خطة الكهرباء.

وفي المقابل، فإن الموقف العلني من رفض البواخر لم يعد مقتصرًا على حركة أمل والقوات اللبنانية، بل بات يشمل حزب الله الذي أعلن بلسان نائب الأمين العام، الشيخ نعيم قاسم،

قيادة الجيش تتعامل بإيجابية مع تعميم الحريري وخصوصاً لجهة خفض ما يسمى «التدبير رقم 3»

موضوع الكهرباء وكيفية إدراجه في الموازنة، سواء الكلفة الناتجة من دعم المحروقات أو الكلفة المتعلقة بزيادة ساعات التغذية عبر العقود مع بواخر الكهرباء، أو الإيرادات التي يمكن أن تتأتى عن زيادة التعرفة في حال التوصل إلى تغذية بمعدل 22 ساعة يومياً.

في الواقع، إن موضوع الكهرباء هو من أكثر المواضيع الخلافية بين قوى السلطة؛ فالوزير جبران باسيل صرح أمس بأنه في حال لم يقَرّ مجلس الوزراء خطة بواخر الكهرباء في

كانت مقطوعة. هذه معلومات أمنية. ماذا عن الكاميرا الأخرى، الأبعد، لجهة الطريق العام؟ لا يزال البحث مستمراً. عموماً، سيكون التحديد صعباً، لأن «من المألوف هناك رؤية أشخاص يمزون وهم يحملون أكياساً وصناديق وأشياء». من وضع تلك القارورة الحمراء المشعة هناك؟ هذا هو السؤال المركزي الآن وما عداه

الجهة المُصنّعة، للقارورة معروفة، واسمها مدوّنة عليها مع الترميز الخاص

تفاصيل. مرّت على خير، على حدّ علم «الذريين» هذه المرة، ولكن في ظلّ الفلتان الإشعاعي في سوق التهريب، الذي تحدّث عنه هؤلاء إلى «الأخبار» في عدد أمس، فإنّه لا يُمكن لأحد أن يضمن ما يُمكن حصوله لاحقاً. يوم أصدرت الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، التابعة للمجلس الوطني للبحوث العلمية، بياناً جاء فيه: «أظهرت نتائج التحاليل الميدانية

أن اسم المادة المشعّة هو «Am-Be» من نوع نيوتروني، وتستخدم كـ«well logging»، وهي محصورة داخل كبسولة مغلقة. لم تسبّب المادة المشعّة تسرباً في مكان العثور عليها أو تلوثاً إشعاعياً، وقد راوحت القراءات الإشعاعية الصادرة عن هذه المادة ضمن المعدّلات المتعارف عليها لهذا النوع من المصادر المشعّة». نجا الناس هذه المرة. كان يكفي أن يعبت بها أطفال الأوزاعي، أو حتّى الكبار هناك، وهذا أمر يحدث عادة، فنكون أمام تسرب «يؤدّي إلى أضرار خطيرة ومميّنة». عندما جاءت القوى الأمنية إلى مكان القارورة، بعد الإبلاغ عن وجودها، كان بعض أهالي المنطقة يطلبون إزالة الطوق الذي ضرب حولها ليتمكّنوا من السباحة كما يفعلون دوماً. لم يكن أحد منهم يعرف ما يحويه ذلك الشيء. برّوي أحد الأمنيين هذه التفاصيل ضاحكاً. أعلنت «الهيئة الذرية» في بيانها أنّها، بالتنسيق مع فوج الهندسة في الجيش اللبناني

محمد نزال

من وضع تلك القارورة الحمراء المشعّة مكانها؟ هناك، في منطقة الأوزاعي، في الحيز الذي عُثِر عليها فيه، لا يوجد سوى كاميرا مراقبة واحدة. هذا جيّد. سنعرّف الفاعل. سحب الأمنيون بيانات تلك الكاميرا، فلم يروا شيئاً. لِمَ؟ لأنّ الكهرباء



متابعة

الكهرباء تخذله قارورة الأوزاعي المشعّة